ناسا تستعد لتطوير محرك كبسولة "أوريون" الفضائية

بهرا. وكالات

في إطار تطوير قدرات محركاتها للكبسولة الفضائية "أوريون"، وقعت وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا"، عقدا مع شركة الصناعات الدفاعية "ألاينت تيك- سيستمز" بقيمة ١,٨ مليار دولار، على أن يستمر العمل بموجبه حتى العام ٢٠١٢.

ويأتي هذا التطور من قبل "ناسا" من أجل إحلال الكبسولة "أوريون" محل مكوك الفضاء، ولكي تكون قادرة على الوصول إلى القمر والمريخ، وفقا لما نقلته الأسوشيتد برس عن الشركة.

ويتضمن التطوير المقترح لمحرك الدفع النفاث في المرحلة الأولى نقل رواد الفضاء وحدهم باستخدام الوقود الصلب بدلا من مزيج الوقودين الصلب والسائل. ولا يضمن العقد الموقع بين الشركة وناسا مشاركة الأولى في إنتاج الجيل الثاني من صواريخ المرحلة الأولى، ولكن مصنع الشركة في شمال ولاية يوتاه شبق وأن صنع الصاروخ الناقل لمكوك الفضاء منذ بدء برنامج مكاكيك الفضاء.

NASA's Implementation Plan
for Space Shuttle
Return to Flight and Beyond
NASA

وسيكون تصميم الكبسولة "أوريون" قريبا من تلك التي استخدمت في رحلات البرنامج الفضائي "أبولو"، والتي ينتظر أن يتم التخلي عنها في العام ٢٠١٠، بعد استكمال بناء محطة الفضاء الدولية.

كبسولة أوريون ستكون، من الداخل، أكبر مرتين ونصف تقريبا، وسيكون بمقدورها حمل أربعة أشخاص إلى القمر، أو ستة إلى المحطة الفضائية الدولية.

وكانت ناسا قد اختارت شركة "لوكهيد مارتن" لتكون مقاولا رئيسيا لبناء سفينة الفضاء "أوريون"، التي ستحل محل أسطول مكاكيك الفضائي، وتنقل رواد الفضاء إلى القمر للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٢.

واعتبر الكشف عن اسم الكبسولة الفضائية، "أوريون" في أغسطس/آب الماضي، مجرد صدفة، عندما ذكر رائد الفضاء الأمريكي جيف ويليامز، ذلك أثناء إقامته في محطة الفضاء الدولية.

وقال ويليامز في رسالة مسجلة مسبقا إلى وكالة الفضاء، التقطت صدفة عن طريق أجهزة استقبال أرضية: "كنا نطلق عليها لسنوات اسم المركبة الاستكشافية للطاقم، ولكن الآن أصبح لديها اسم آخر، وهو أوريون".

التدخين يسبب العمى المبكر

بهرا. وكالات

قال باحثون استراليون الاثنين ان احتمالات الاصابة بسبب مؤد لفقدان كبير في الرؤية والمعروف باسم الضمور الشبكي المرتبط بتقدم العمر تزيد بمعدل اربعة اضعاف تقريبا لدى المدخنين. وتوفر دراسة الباحثين دليلا قويا على وجود صلة بين تدخين السجائر وسبب رئيسي لفقدان الرؤية مع تقدم العمر. وتتبع الباحثون في دراستهم التي اشرفت عليها جنيفر تان بجامعة سيدني على مدار عشر سنوات ٢٤٥٤ استراليا كانت اعمارهم ٤٩ عاما على الاقل في مستهل الدراسة.

وتشير نتائج الدراسة التي نشرت في دورية "سجلات طب العيون" الى ان المدخنين تزيد لديهم بمعدل اربعة اضعاف احتمالات الاصابة بالمرض مقارنة بالذين لم يدخنوا على الاطلاق كما انهم يصابون بالمرض في وقت مبكر بمعدل خمس سنوات في المتوسط. ووجدت الدراسة ان المدخنين السابقين تزيد لديهم بمعدل ثلاثة اضعاف احتمالات الاصابة بصورة متقدمة من المرض مقارنة بالاشخاص الذين لم يدخنوا مطلقا. وكتب الباحثون قائلين "مخاطر الاصابة بالمرض من التدخين يبدو انها تدوم بدرجة اكبر عن الذين لم يدخنوا لفترة كبيرة بعد الاقلاع عن التدخين".

وسأل الباحثون المشاركين في الدراسة عن ظروف التدخين في السابق وفي الوقت الحالي وعن وجباتهم الغذائية وأخذوا صورا لشبكية العين وكذلك قياسات للوزن ولضغط الدم. ويصف الخبراء تدخين السجائر بأنه اكثر الاسباب القابلة للمنع المسببة لمرض الضمور الشبكي المرتبط بتقدم العمر. ولا يؤثر مرض الضمور الشبكي المرتبط بتقدم العمر على مجال الرؤية المحيطة بالاشياء لكن فقدان الرؤية المركزية الواضحة يمكن ان يحرم الشخص من القدرة على القراءة والقيادة والتعرف على وجوه الاشخاص حتى دون ان يؤدي الى عمى كلي.

"الكرش" مرتبط بأمراض القلب

بهرا. وكالات

حذر علماء من جامعة تكساس ان حجم البطن اذا زاد ولو بقليل قد يزيد من خطر تعرض صاحبه لامراض القلب. ووجد الفريق الطبي ان مقاييس البطن مرتبطة باعراض مرض القلب المبكرة، وهو ما يؤكد نتائج ابحاث سابقة جاء فيها ان مقاييس الخصر اهم من الوزن الاجمالي فيما يتعلق بامراض القلب. وتقول الدراسة التي شارك فيها ٢٧٤٤ شخصا ان محيط الخصر عندما يبلغ ٨١ سنتمترا عند الاناث و ٩٤ سنتمترا عند الذكور "يشكل خطرا" على صاحبه. ودرس الباحثون نتائج تحليلات وصور بالاشعة للمشاركين لمقارنة مدى تعرضهم لتصلب الشرايين وضيقها، وكلها حالات تؤدي الى امراض القلب.

ويؤكد الخبراء ان زيادة محيط الخصر ببعض السنتمترات فقط كفيل بالتسبب في امراض القلب حتى لو كان وزن الجسم عاديا بشكل عام. وظهرت لدى اصحاب محيطات الخصر الكبيرة ترسبات كلسية في شرايين القلب، وهي من اولى العلامات على تصلب الشرايين.

ويقول البروفيسور جيمس دي ليموس الذي قاد الفريق الطبي في الدراسة ان الدهون التي تخزن في الخصر اكثر نشاطا من غيرها حيث تفرز موادا تساهم في تكلس الشرايين، بينما يبدو ان دهون الارداف لا تتسبب في أي شيء مماثل على الاطلاق. واضاف دي ليموس: "اظن ان المغزى من هذه الدراسة هو عدم اختزان دهنيات زائدة في محيط الخصر منذ البداية، فحتى زيادة صغيرة في حجم البطن تشكل خطرا على صاحبها."

ومن جهتها، تقول جون ديفدسون من المعهد البريطاني لامراض القلب ان "السمنة تزيد من خطر الاصابة بامراض القلب، لكن السمنة المركزة في محيط الخصر اشد خطرا. اذا فمن المهم ان يهتم الناس بشكل اجسامهم فضلا عن وزنها، وذلك بتناول كميات اقل من الطعام وممارسة انشطة بدنية اكثر.

سباق علمي دولي لتحديد طبيعة المادة السوداء

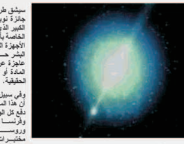

بهرا. وكالات

تتسابق عشرات الفرق العلمية حول العالم هذه الأيام في محاولة لتحقيق سبق علمي رائد، يتمثل في كشف حقيقة المادة السوداء التي تشكل النسيج الجامع غير المرئي لمجرات الفضاء، وصولا إلى معرفة طبيعة تركيب أحد أغرب عناصر الكون، المعروف باسم الطاقة السوداء.

فإلى جانب أهمية هذه الأبحاث في تطور مسيرة البشر وتحديد ماضي ومستقبل الكون، فإن الطاقم الذي سيحقق هذا الاكتشاف العلمي سيشق طريقه بكل تأكيد نحو جائزة نوبل. ورغم التطور الكبير الذي شهدته التكنولوجيا الخاصة بأبحاث الفضاء، إلا أن الأجهزة المتوفرة بين يدي البشر حتى الساعة تبقى عاجزة عن سبر غور تلك المادة أو تحديد ماهيتها الحقيقية.

وفي سبيل ذلك، أكدت التقارير أن هذا السباق العلمي المفتوح دفع كل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وكندا وروسيا وإيطاليا إلى إعداد مختبرات تحت الأرض في دراسة هذه العناصر، وتجري الاختبارات بشكل سري ومعزول للتخلص من تأثير الأشعة الكونية التي قد تفسد الاختبارات. ويأمل العلماء أن تؤدي الأبحاث إلى رصد عناصر تدعى WIMPS، يفترض العلماء أنها داخلة في تركيب هذه المادة الغامضة. أما جامعة كولومبيا الأمريكية فقد أعلنت أنها نجحت في تطوير جهاز أكثر تقدما يدعى XENON 10 قادر على ضمان عزل أفضل للمادة السوداء. وستطلق وكالة الفضاء الأمريكية، "ناسا" العام المقبل تلسكوبا جديدا يدعى GLAST لدراسة أشعة "غاما" التي يظن العلماء أنها ناجمة عن تصادم ذرات المادة السوداء.

ويبدو الجهد منصباً حالياً على بناء أجهزة رصد خاصة فائقة التقدم لضمان معرفة أفضل بالمادة ومكوناتها، وإن اقتضى الأمر اللجوء إلى تقنيات اختبارية، وفي هذا السياق، قال شين كارول، أخصائي الفيزياء النظرية في معهد كاليفورنيا للعلوم، "نحن نعيش اليوم في العصر الذهبي لأبحاث المادة السوداء." وأضاف: "الأمور تبدو جاهزة لتحقيق اختراق نوعي في هذا الإطار،" على ما نقلته وكالة الأسوشيتد برس. وتعتبر معلومات العلماء حول المادة السوداء حتى الآن شديدة التواضع، إذ أنها تقتصر على اعتبارها مكونة من ذرات غريبة ومتناهية في الصغر، بقيت بعد الانفجار الكبير Big Bang، الذي ولد منه الكون قبل ١٣,٧ مليار سنة. ويعتقد أن المادة تشكل ربع كتلة الكون، وقد أطلق عليها العلماء هذا الاسم كون ذراتها لا تطلق نورا أو حرارة، والطريقة والوحيدة لإثبات وجودها هي بقياس توازن الجاذبية بينها وبين سائر الأجرام السماوية.

وقد سبق لمختبر إيطالي أن أعلن عام ٢٠٠٠ أنه نجح عبر إحدى تجاربه في اكتشاف آثار المادة السوداء، غير أن ادعاءاته لم تقبل علمياً لعجزه عن تكرار التجربة.

السيارات اليابانية أكثر السيارات صداقة للبيئة

بهرا. وكالات

كشفت دراسة قدمها الأربعاء نادي VCD للسيارات في ألمانيا أن السيارات اليابانية تحتل المرتبة الأولى في قائمة السيارات التي تحترم قوانين البيئة في حين تحتل الشركات الألمانية المنتجة للسيارات آخر المراتب في المضمار ذاته. وبإنتاجها نماذج اقتصادية محدودة التلوث، تحتل شركات Honda وToyota وDaihatsu وMazda قائمة الترتيب الذي وضعته VCD.

وتحتل السيارات اليابانية المراتب السبع الأولى في هذا الترتيب. وأفادت الدراسة بأن سيارة ألمانية واحدة تنتجها شركة فولكس فاغن هي Polo Blue Mountain نجحت في اختراق هذه القائمة مع سيارتين فرنسيتين هما Citroen C1 Advance وPeugeot 107.

ويعتبر أداء السيارات اليابانية جيدا للسيارات المدمجة والعائلية المزودة بمحركات هجينة. وكشفت VCD أن الشركات الألمانية أحرزت تقدما ملموسا في هذا المضمار، إذ بدأت بإنتاج نماذج قليلة التلوث لكنها في المقابل تنتج سيارات ليموزين تستهلك كمية كبيرة من البنزين. ومن أصل ٣٥٠ سيارة تم اختيارها اختار نادي السيارات ٧١ سيارة، لا تتجاوز انبعاث ثاني أكسيد الكربون فيها ١٧٠ غراما في الكيلومتر. وتسعى المفوضية الأوروبية الى خفض هذا المستوى تحت سقف ١٢٠ غراما بحلول عام ٢٠١٢ مقابل ١٦٠ غراما حاليا. وخلصت الدراسة إلى أن السيارات الألمانية ما زالت بعيدة كل البعد عن هذا الرقم لان كمية الغاز التي تبعثها محركاتها تقدر ب ١٧٧ غراما.

* * *

يوميات اقتصادية

الاستيراد العشوائي وأثره على الصناعة الوطنية

بعد سقوط النظام البائد وغياب الدولة المركزية وسياسة الاحتلال الاجنبي التي استهدفت تدمير البنية التحتية والركائز الاقتصادية وحل الجيش والمؤسسات الامنية وتعطيل نشاط الدولة العراقية وفتح الحدود وتجميد العمل بالقوانين والأنظمة السابقة من قبل سلطة الاحتلال والحاكم المدني السابق سادت الفوضى في كل مرافق الحياة ومن ذلك برزت ظاهرة الاستيراد المفتوح من قبل التجار واشباههم وصدرت قرارات باعفاء البضائع والمواد المستوردة من الضرائب الكمركية والتقييس والسيطرة النوعية وضريبة الدخل ما ادى الى اتساع رقعة الاستيراد فملئت المحلات والمخازن والساحات والشوارع والبيوت بالبضائع والمواد واصبح العراق مركزا لتصريف البضائع المختلفة واصبح العرض يفوق الطلب بآلاف المرات. ان فترة الحصار الجائر على العراق وسياسة النظام البائد السابقة التي ساهمت بعدم دخول الآليات والمكائن والمعدات والبضائع الحديثة الى العراق جعل المواطن يتطلع الى اقتناء اي شيء تقع عينه عليه وذلك لحرمانه ولعقود من الزمن الى الجديد كما ان معظم المواطنين من الموظفين والعمال وبفعل الظروف الاقتصادية القاهرة اضطروا الى بيع الكثير من اجهزتهم المنزلية لكي يواصلوا الحياة واصبح تطلعهم مشروعا لتسد حاجاتهم المنزلية والانسانية حيث اقبلوا على المواد المستوردة التي بيعت بأسعار زهيدة لكونها لم تكلف التجار وذلك لوجود التسهيلات الكمركية وركود الكثير من هذه البضائع في مخازن وساحات وسقائف الدول المصنعة لها حيث تكاد تكون قيمتها الدفترية "صفرا" وتقادم الزمن على انتاجها ودخول تقنيات حديثة في الصناعات الجديدة لكون المواطن الاجنبي ميال الى الحداثة. كما تم شراء الكثير من هذه المواد بالأجل أو بأقساط مريحة وبدون فوائد ما جعلها رخيصة قياسا بالصناعة العراقية وبهذا بدأ العزوف على شراء البضائع والمواد المصنعة محليا على الرغم من ان المواطن العراقي يعرف جيدا متانة وقوة وصلابة الصناعة الوطنية ونتيجة لذلك ولعدم وجود اسواق لتصريف المنتج العراقي توقفت بعض المعامل وورش العمل الخاصة بالنسيج والخياطة والصناعات الجلدية للقطاع الخاص والمختلط وامتد ذلك الى معامل القطاع العام واستمر الاستيراد الخارجي بالتوسع وشمل السيارات والمكائن والمعدات والاسمنت والطابوق والكاشي والمرمر وأرصفة الطريق والاشجار واللحوم بانواعها والفواكه والخضر والاقمشة والملابس والمعجنات والالبان والمشروبات الغازية والحلويات واي شيء تجده بالسوق فهو مستورد ما انعكس سلبا على واقع الصناعة والزراعة وتوقفت عن العمل مئات المصانع والمعامل وورش العمل وسرح الآلاف من العمال ليضافوا الى افواج العاطلين ولعب الارهاب دورا في هجرة رؤوس الاموال واغلاق المحلات والمطاعم والفنادق الامر الذي اثر سلبا على واقع الحياة في العراق بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص.

* * *

تحرير: غازي المنشداوي

رجال أعمال يؤكدون على ضرورة إقرار دور السياحة الدينية الفاعل في بناء الإقتصاد العراقي وتنميته

بهرا. متابعات

لم تكن السياحة في يوم من الأيام تحظى بالاهتمام المطلوب والمناسب من المسؤولين في الدولة التي تركت الجانب الأكبر من المسؤولية على عاتق القطاع الخاص الذي لا يملك الوسائل العلمية ولا الامكانيات التي تجعله يخطط وينفذ كما ينبغي، فأغلب الفنادق بلا هندسة ولم تعد مصدرا من مصادر الدخل لأنها ببساطة عبارة عن بنايات فارغة نتيجة لغياب الزوار والذي يرجع سببه لغياب الأمن والاستقرار إذ يعبر الكثير من أصحاب الفنادق عن معاناتهم قائلين: ان السياحة في العراق عانت لسنوات طويلة من الاهمال بسبب عدم الاهتمام بالمرافق السياحية في البلد على الرغم من امتلاك العراق للكثير من المرافق السياحية والأثرية والطبيعية كالأهوار والشلالات والمناطق الجبلية اضافة الى المواقع الدينية التي تنتشر في مدينتي كربلاء والنجف اللتين تعتبران من أهم المدن الدينية السياحية ولذلك أقيم فيها عدد كبير من الفنادق على اعتبار ان العمل والاقتصاد في المدن المقدسة يعتمد على عدد الزوار فمنذ أكثر من سنتين كانت هناك معاناة كبيرة جراء عدم وصول الزوار الى تلك المدن والسبب معروف هو الجانب الامني المتدهور. ويتساءل العديد من أصحاب الفنادق الى متى تبقى الأمور بهذه الحال والى متى تبقى الحكومة تتخذ موقف المتفرج فيما يحصل دون ان يكون هناك حلا لمعالجة الموضوع؟، فموضوع الأمن هو من المواضيع الهامة التي تتعلق بكافة مفاصل الدولة ومنها السياحة. فيما يؤكد الكثير من رجال الأعمال على ضرورة الاقرار بدور السياحة الفاعل في بناء الاقتصاد العراقي وتنميته لما يتمتع به العراق من مرتكزات فاعلة للسياحة كآثار حضارة العراق وما يقرب من ٩٠% من مراقد مزارات الأولياء والأنبياء ناهيك عن سياحة المناخ المتنوع في الأهوار والمسطحات المائية والجبال والأنهر وما الى ذلك، ويشيرون الى ان كل الذي قدم للسياحة كان نقطة في بحر فلا خدمات في المدن المقدسة ولا في المواقع الأثرية ولا ادنى مستويات الجذب السياحي ولا فنادق لائقة الا القليل مضيفين ان وزارة السياحة هي الجهة المعنية بهذا الأمر وعليها ان تنهض بمهماتها في تطوير السياحة في العراق وبشكل خاص في الأماكن المقدسة. وعلى الرغم من ان الجانب الأمني هو احد أسباب هذا التلكؤ حيث تتعرض القوافل السياحية الى عمليات الاختطاف والسرقة والقتل ولكن يجب على الدولة ان تعرض الحماية اللازمة لدخول وخروج هؤلاء الزوار بهدف تنمية هذا الجانب وخلق مناخات متوازنة لعمل السياحة مشيرين الى ان السياحة في العراق فضاء غير مكتشف تماما وتتداخل أو ربما تتشابه مشكلات شركات السفر مع مشكلات أصحاب الفنادق ورجال الأعمال اذ يقول بعض أصحاب شركات السياحة والسفر ان الواقع السياحي يحتاج الى اجراءات فاعلة لغرض تنشيطه او الارتقاء به وابرز اجراء على المعنيين اتخاذه هو تعزيز ملاكات متخصصة في هذا المجال والسعي الى تجاوز بعض السلبيات والعراقيل التي تقف في وجه النهوض السياحي.

اما مدير احدى شركات النقل فيقول: كنا نأمل ان تنتعش السياحة بعد سقوط النظام البائد الا ان العكس هو حاصل حيث تراجعت السياحة الى الوراء كثيرا عما كانت عليه في السابق والسبب هو عجز الحكومة عن توفير أبسط المقومات للدولة الا وهو الجانب الأمني الذي بات أمنية يتمناها الكثير من المواطنين. ولهيئة السياحة رأي يعبر عنه المسؤولين فيها قائلين: ان السياحة كانت مقتصرة في السابق على شركة واحدة تهيمن على واردات السياحة ما جعل الهيئة مهمشة لذلك عانت السياحة من ركود تام كذلك فانه تم الاعتماد على السياحة الدينية فقط واهملت بقية الانشطة السياحية الاخرى التي تزخر بها مدننا اضافة الى عدم وجود حرية للزائر او السائح للحركة حيث كان يفرض عليه برنامج صارم لا يتعدى حدود الأماكن الدينية وهذا ما شكل عبئا وخسارة للجميع معربا عن أمله في تفعيل الاتفاقيات السابقة التي تم عقدها من قبل الهيئة مع الدول المجاورة والاسلامية لكي تستعيد السياحة بريقها من جديد وان يتحسن الوضع الامني وتتحرك عجلة السياحة في العراق.

الإستثمار الأجنبي وتأثيراته على الإقتصاد العراقي

تحقيق. غازي المنشداوي

أثار قانون الاستثمار الأجنبي في العراق حفيظة الكثير من الاقتصاديين والمعنيين ورجال الأعمال بسبب التسهيلات الكبيرة التي قدمها القانون للمستثمرين الاجانب من دون تحديد اي شرط فيما وجد بعض الاقتصاديين في قانون الاستثمار الحل الأمثل لانقاذ الاقتصاد العراقي مما هو فيه من ركود ودمار.

"بهرا" حاولت من خلال هذا التحقيق معرفة جدوى الاستثمار الاجنبي في العراق وتأثيراته المستقبلية على واقع الاقتصاد العراقي بشكل عام من خلال آراء العديد من الاقتصاديين والمستثمرين العراقيين. اذ يقول الدكتور "سلمان الجابري" أستاذ الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد: ان قانون الاستثمار الاجنبي في العراق يجب ان يهدف الى تحقيق أمرين أولهما تحفيز رؤوس الأموال للاستثمار في العراق، والثاني وضع مصلحة العراق والعراقيين في المقام الأول وبرايي ان القانون الذي صدر مؤخرا فيه الكثير من التناقضات والسلبيات مشيرا الى ان القانون لم يكن ملائما من ناحية توقيته اذ صدر في ظل الظروف غير الطبيعية التي يمر بها البلد من انعدام للأمن في ربوعه كما انه فتح الطريق لخصخصة الاقتصاد العراقي وهو أمر غير ممكن في الوقت الحاضر مضيفا ان القرار سمح للجميع بالاستثمار في العراق وبضمنها ذات الدلالات الحضارية والوطنية والدينية وهو أمر يصعب قبوله في المجتمع العراقي اضافة الى ذلك فهو عمل على تغييب العراقيين عن عملية ادارة الاستثمارات الاجنبية.

أما الدكتور "صالح الربيعي" استاذ الاقتصاد في الكلية ذاتها فيقول: ان الاستثمار يجب ان يكون في ظل ظروف طبيعية وتكون هناك اتفاقيات وليس في الوقت الحاضر خصوصا في ظل الظروف الحالية التي يمر بها بلدنا الحبيب كما يجب ان يكون الاستثمار الاجنبي في ظل وجود ظرف أمني مستقر. فيما يشير الدكتور "سالم شاكر" الى ان الاستثمار الاجنبي يجب ان يستقطب العمال العراقيين بنسبة ٩٥% لتنشيط القطاعات الاقتصادية وتنمية الدخل القومي وزيادة الدخول الفردية اضافة الى رفع مستوى المعيشة وكذلك المساعدة في استثمار المواد الاولية المحلية بالدرجة الاولى وتشجيع التكنولوجيا الحديثة في المستقبل بحيث يتمكن من تصنيعها أو جزء منها في الداخل كما يجب فرض فوائد على رؤوس الأموال التي تستخدم داخل العراق ويكون استثمار الفوائد لصالح الاقتصاد الوطني.

ويقول "احمد مجيد السامرائي" مستثمر عراقي: انه يجب علينا تشجيع الاستثمار الاجنبي لكون اقتصادنا مدمرا ويحتاج الى قفزة كبيرة كما حدث في الكثير من البلدان كالامارات التي اعتمدت على الاستثمار وليس النفط فقط مضيفا انه يتوجب مشاركة العراقيين للمستثمرين الاجانب لتطوير امكاناتهم واكسابهم الخبرات اللازمة فضلا عن تحقيق فوائد مادية للبلد من خلال العمالة العراقية.

فيما يقول "محسن علوان العزاوي" تاجر عراقي ان الاستثمارات الاجنبية في العراق يجب ان تنسجم مع طبيعة واقعنا وتقدم الخدمة للمواطن العراقي وليس الافراد والشركات المستفيدة فقط لتعود بالنفع على الاقتصاد العراقي.

ويؤكد المستثمر "كمال حميد" انه من المهم الاسراع في الاستثمارات لان الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة الى ذلك لكونه اقتصاداناميا ويحتاج الى تكنولوجيا حديثة واموال طائلة ويجب ان يكون الاستثمار بأياد عراقية الا ان انعدام الأمن سيؤثر في هذه الاستثمارات.

اما المستثمر العراقي "محمود جميل" فيقول: ان الاقتصاد العراقي اقتصاد متدهور عانى طيلة "١٣" سنة بسبب الحصار الذي فرض عليه لذا فان هذا الاقتصاد يجب اعادة الحياة اليه واحياءه من جديد ولن يتم ذلك الا عن طريق تظافر الجهود للنهوض به لذا فان الاستثمار الاجنبي سيكون احد العوامل الرئيسة التي ستساهم في تنشيطه ودفعه الى الامام نحو اقتصاد مزدهر وقوي ومستقر.